الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

عنوان المذكرة

المَسَائِلُ المُلَقّبَةَ فِي النَّحْوِ العَرَبِيّ
المَسْأَلَةُ المِسْكِيَّةُ ــ أنْمُوذَجاً ــ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: أدب عربي/ لسانيات عربية

إعداد الطالبتين:

- **رميساء بلحناش.**
- **خديجة بوالطواطو**

إشراف الأستاذ(ة):

أ.د/ سليم عواريب.

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

دعـــــــــــــــاء

يا منزل القرآن إذا أعطيتني نجاحا فلا تأخد تواضعي، وإذا أعطتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي، وإذا أسأت يا رب إلى الناس ارزقني شجاعة طلب العفو، ولا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت، ولا باليأس إذا أخفقت، وذكرني دائما أن الاخفاق هو التجربة الوحيدة التي تسبق النجاح...

إهـــــــــــــــــــداء

بـسم الله الرّحـمن الرّحيـم

الصّلاة والسّلام على نبيّنا الكريم، أمّا بعد:

قال الله تعالى : « **وَالَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللهُ بِمَا تَعمَلُونَ خَبِيرٌ(11)**»

ـ سورة المجادلة ـ

الحمد لله الذي تتم بنعمه الصالحات....الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل بحوله وقوته،

أهدي نِتاج جهدي لأمّي الحنون، التي كانت شمعة تحترق لتضيء مستقبلي، بطلتي، ومعلّمتي الأولى التي علّمتني الكفاح، ولأبي الغالي سندي الّذي لا يميل، داعمي الدّائم وأنا في طريقي لطلب العلم، وفي كل خطوة من حياتي، إلى من هم أنس عمري إخوتي، وأحبتي رشدي، وعماد الدين، ومحمد رعاهم الله، والشكر موصول لأستاذي المشرف أ/د سليم عواريب، الذي لم يبخل علينا من زاده المعرفي، وتواضعه الفيّاض، فكان لي الشرف العظيم بإشرافه علي، إلى مديرتي التي دعمتني خلال مشواري لنيل شهادة الماستر2، إلى وطني الحبيب الجزائر، إلى الطاقم البيداغوجي والأكاديمي للمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ـ ميلة ـ، وإلى كل من أسهم إعداد هذا العمل من قريب أو من بعيد، ولو بدعوة في ظهر الغيب، وأخصّ بالذّكر نفسي الرّؤوم التي تحملت مشقّة الدّراسة والتدريس ولم تستسلم، في سبيل نيل العلم والمعرفة، وإلى كل من أحمل له المحبّة والتقدير.

رميساء بلحناش.

إهـــــــــــــــداء

قال الله تعالى:" **وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعبُدُوا إلاَّ إيَّاه وَبِالوَالِدَينِ إحْسَانَا(23)**".

ـ سورة الإسراء ـ

أولا و قبل كل شيء أحمد الله وأشكره على ما أنا عليه من نعم، فلولاه لما وصلت إلى سبل العلم والمعرفة، لك الحمد والشكر يا الله على ما وهبتني من نعم، فما توفيقي إلا بك.

بعدها أمي وأبي على ما أوصى بهما الرحمن، كل كلمات الشكر لا تعادل ذرة من تعبهما، كل الفضل لكما يامن سهرتما الليالي لأجلي، أمي جوهرتي ولؤلؤتي الثمينة، اسمك غنية و أنت حقا غنية بالعطاء والدفء والحنان، أنت الدواء لجروحي، ومرهما لأحزاني، لن أنسى ما فعلته لأجلي في مرضي ومحنتي، أهديك ثمرة نجاحي هذه يا أمي يا حبا كان ويزال ولا ينتهي مادمت جنتي وجناني.

كما لا أنسى جدي الذي رحل عن هذه الحياة تاركا وراءه ذكريات جميلة لا تنسى، نار الحزن عليه مازالت مشتعلة، لن أنساك ولو عشت ألف سنة، وجدتي الغالية، يا أمي الثانية يامن تحرمين نفسك من كل الأشياء وتقديميها لي، شكرا يا حنون.

وإلى إخوتي السند الحقيقي وراء الحياة القاسية، وإلى كل من أسهم في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة تسر الخاطر، شكرا وألف شكر لكم يا أطيب الناس.

خديجة بوالطواطو.

مقدمة

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وبه نستعين والصلاة والسلام على نبينا الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فقد عكف العلماء على دراسة اللّغة العربيّة، وتقعيد قواعدها، بهدف ردّها إلى مسارها بعد اللّحن الّذي أصيبت به، جرّاء الظّروف السّائدة آنذاك، ألا وهي الاحتكاك بغير العرب، ولأن النحو وسيلة هامّة للخطاب، فكانت الحاجة ملحة له، وقد زاد اهتمام الدّارسين به في إطار تشاركي جدلي وخاصّة بين علماء البصرة والكوفة، حول العديد من القضايا النّحوية المختَلَف فيها، فهاتان المدرستان تعدان الدّعامة الأساسية لوضع مبادئ النحو العربي، وإرساء أسسه، إذ أثروا الدّرس النّحوي بجلّ معارفه، بفضل النّقاشات، والمناظرات، والمسائل المطروحة خلال هذه المجالس التي قامت بين علماء المدرستين.

ولعلّ الحافز الذي قادنا إلى تناول هذا الموضوع، هو الأهمية التي اتسم بها هذا البحث، فهو يستحق من الاهتمام ما يستحق، إذ يدور حول المسائل الملقّبة في النّحو العربي، وخاصة المسألة المسكيّة، التي فصلنا فيها قضّا وقضيضا، حيث إنّه لهذه المسائل علاقة وطيدة بالمناظرات، والمجالس، التي فعّلها علماء البصرة والكوفة، فقادنا هذا إلى طرح الإشكالية الآتية: ما المقصود بالمسائل الملقبة في النحو العربي عموما، المسألة المسكية خاصة؟.

وتتفرع عن الإشكالية أسئلة متعددة أهمها:

- ما المسائل الملقبة؟
- وما علاقتها بالمسائل النحوية الاخرى؟
- مامعنى المسألة المسكية، وما مبناها؟

وقد اخترنا هذا الموضوع نظرا لأهميّته المعرفيّة، وذلك من أجل توضيح خبايا، وتفاصيل هذه المسائل، التي طرحها علماء المدرستين في قالب يعتمد على الدقة، وسرعة البديهة، تكتنفه الحجج

والبراهين، بالإضافة إلى محاولتنا لإرواء عطشنا المعرفي حول الفرق بين المجلس، والمناظرة، والمسألة، وقد اقتضت طبيعة موضوعنا، أن نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، لأنه يتبع الدّراسة، ويحيط بجميع جوانبها، إذ يلجأ إليه الباحث بغرض التوصل إلى معرفة دقيقة تفصيلية لبلوغ مبتغاه.

و ارتأينا أن نقسّم بحثنا إلى:

مقدّمة، يليها مدخل وفصلان، إذ يتناول الفصل الأوّل: المسائل الملقّبة في النّحو العربي، المدرج في مبحثين؛ حيث يضمّ المبحث الأوّل: المسائل المسماة، والمبحث الثّاني: المسائل غير المسماة، أما الفصل الثّاني: فقد أشرنا من خلاله إلى المسألة المسكيّة، ليتم التّفصيل فيها بواسطة مبحثين؛ بين مفهومها و إعرابها، لنختم في الأخير بخاتمة؛ تتضمن أهم نتائج البحث، وخلاصة عامّة للموضوع.

استندنا في سبيل إنجاز بحثنا على مختلف المصادر والمراجع المرخّصة لموضوعنا، نخصّ بالذّكر منها: (كتاب المسائل الملقبات في النحو العربي) لابن طولون، وكتاب (المسائل المنثورة) لأبي علي الفارسي، و(المسائل العشر المتعبات الحشر) لابن برّي.

وككل بحث علمي يتحرى الدقة والموضوعية، لابد من مواجهة بعض من الصعوبات المتمثلة في نقص المصادر والمراجع التطبيقية لشرح هذه المسائل، فتعذر علينا وجودها في المكتبات، كما صعب علينا إحصاء المسائل غير المسماة، لكثرتها وتفرقها بين ثنايا الكتب.

وفي الختام أقدم خالص الشكر، و وافر التقدير إلى كل الذين ساعدونا على بلوغ غايتنا، و إنهاء هذا البحث، و نخص بالشكر أستاذنا المشرف الذي وضّح لنا سير العمل، وثمن كل فكرة تطوق أذهاننا.

أخيرا نأمل من الله التوفيق فهو وليه، وإن أصبنا فمن فضل الله، وإن أخطأنا فمن أنفسنا، والله من وراء القصد وهو يهدي إلى سواء السبيل.

ـ تمّ بحمد الله ـ

مدخل

مدخل:

يعدّ النّحو العربي دعامة اللّغة العربيّة، وقانونها الأعلى، والنّحو كما جاء في لسان العرب، لقول ابن منظور(711ه):"من الجدر(ن ح ا) "نحا"، "ينحو"، والمصدر منه النّحو، وهو إعراب الكلام العربي، والنّحو القصد والطّريق، يكون طرفا، واسما، نَحَاه يَنْحُوهُ، و يَنْحَاه نَحْوًا، وانْتَحَاه، ويقول الجوهري نَحَوتُ نَحَوكَ أي قَصَدتُ قَصْدَك وعند ابن السّكيت نحاَ نَحْوَهُ إذا قصده، ونحَا الشيء ينحَاه، ينحُو إذا حرّفه، ومنه سمي النّحو لأنّه يحرّف الكلام إلى وجوه الإعراب."[1]، أي أنّه ذلك المقصد الذي يبتغيه المرء، و يُعتبر كذلك العلم الذي يدرس كلام العرب، فحدّه عند النّحاة أنّه علم مستنبط بالقيّاس، والاستقراء، من شعر العرب، ونثرهم، ومن القرآن الكريم، والحديث النّبوي الشّريف، وعرّفه ابن سرّاج (ت316ه)، في كتابه (الأصول):" النّحو إنّما أريد به أن ينحو المتكلّم إذَا تعلّمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدّمون فيه استقراء كلام العرب"[2]، وكان ابن السرّاج أوّل من عرّف النّحو وبين الهدف من دراسته.

ويَعودُ سبب وضع النّحو إلى اللّحن الذي تسرب إلى اللّغة العربيّة، حيث "طفق يزداد رويداً، رويداً، ما طال الزمن، وتفسّحت رقعة الإسلام"[3]، وقد تضاربت الآراء حول نشأة النّحو، وأسبقيّة واضعه، فقال الطنطاوي:" وهذا ما كان من أبي الأسود كما رأيتم، واختيار الأنباري نسبة الوضع للإمام أول كلامه اعتمادا على تفهيم الإمام أبي الأسود أقسام الكلمة وأقسام الاسم "[4]، فكانت اللبنات الأولى لعلم النحو لا تكاد ترقى إلى مستوى العلم، والأسس الكلية لقواعد اللغة العربية، وعمد بعدها علماء النحو إلى تشريح هذه الأخيرة، دراسة "فوضعوا قواعدها النحوية، وطردوا

1 ينظر: ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف للنشر، القاهرة، ط1 ،1119م، ص 4370، مادة [نحا].

2 ابن السراج، الأصول في النحو العربي، تح : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996، ج1، ص35.

3 محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ ا أشهر لنحاة، دار المعارف، القاهرة، ط1، (د.ت)، ص 16.

4 ينظر، المرجع نفسه، ص 28.

القياس، وشرحوا العلل، وفي إطار بناء قواعد اللغة العربية، وُجِدَت مناظرات كثيرة، إذ درات بين علماء النحو تارة، وبين غيرهم من الشعراء، ورواة اللغة، وقراء القرآن الكريم تارة أخرى، إذ أشير من خلال هذه المناظرات إلى مجموعة من القضايا، تمّ الاختلاف فيها، وما يجدر بنا الإشارة إليه أن بداية هذه المناظرات كانت بدايات هادئة، فقد كانت في شكل محاورات الغاية منها توضيح ما انبهم من القضايا، وتقدير ما كان مجهولا من القواعد والأصول، ولأن النحاة في هذه الحقبة تبنوا اتجاها واحدا في مُدارسة القضايا النحوية، لأن الكوفيين لم يكونوا بعد جبهة واحدة في مواجهة البصريين"[1]، فكانت دراسة النحو أحادية القطب لم تبلغ مصاف التحدي بعد.

لتعرف الدراسات اللغوية حركة كبيرة فيما ونشاطا مزدهرا، دلّ عليها العديد من الجهود المبذولة في سياق الدرس اللغوي، والتي تصب كلها في غرض المحافظة على اللغة العربية من جهة، وتثبيت أهم المرتكزات التي يقوم عليها النحو العربي من جهة أخرى، ليدخل الحوار النحوي مرحلة جديدة، ثنائية القطب، فقد حمي الوطيس بين علماء هذه الفترة، فظهر اتجاهان في دراسة النحو اتجاه؛ اتجاه بصري، واتجاه كوفي، ولكل مذهب أنصاره، وقد بدأت هذه المرحلة بنبوغ "الكسائي(ت89م)، والفراء(ت207م)، وابن الأعرابي(ت230م)، وغيرهم في مواجهة حادة مع سيبويه(ت180م)، واليزيدي(ت202م)، والأخفش(ت215م)"[2]، وغيرهم من البصريين، "ولقد شمر الجميع عن ساعد الجد، ونزلوا الميدان، تسوقهم العصبية البلدية، وكان حادي سعيهم بالبصرة أبا عثمان المازني، وأبا عمر صالح الجرمي،...، وغيرهم، وفي الكوفة يعقوب بن السكيت، ومحمد بن سعدان وثعلبا"[3]وهلم جرا.

كانت الدراسات النحوية ذات أهمية وشهرة واسعة، وهذا الأمر الذي جعل العلماء ينكبون على دراسة النحو دراسة دقيقة ومعمقة، ويتنافسون فيما بينهم في مجالس ترعى نقاشات حول

1 ينظر، محمد آدم الزاكي، النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم، حتى نهاية القرن الخامس الهجري - عرض ونقد -، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية ،1405هـ 1985م، ص7.

2 طبقات النحويين، محمد بن الحسين الزبيدي الأندلسي، أبو بكر(ت379هـ)،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، (د.ط)، (د.ت)، ص31.

3 المرجع السابق، ص8.

قضايا نحوية اختلف عليها، وطرح مسائلهم، ويتولى رعاية هذه المجالس الأمراء، والحكام، والولاة، إذ يصرفون جوائز وهبات للعالم، الذي يقتص معرفيا من غيره من العلماء، وقد تنافس الخلفاء بدورهم في استقدام العلماء، والنحاة واللغويين إلى حواضر خلافتهم، وعقدوا لهم المجالس، وأثاروا بينهم المنافسة وحفزوا في نفوسهم روح الغلبة، "فلا نكاد نجد عالما من العلماء، إلا وشغله هذا اللون النقدي الذي حفلت به مجالسهم، نظرا لتمكنهم من أساليب الجدل والنظر، وإن التناظر في مسائل اللغة قد مهدت لها مرحلة قبيلة، ألا وهي التناظر في مسائل الفقه وفي هذه المناظرات ذاتها وللدوافع نفسها نشأت المسائل النحوية"[1]، أي أن البدايات الأولى للمناظرات النحوية كانت مناظرات فقهية حول مسائل الدين، لتتبلور لاحقا وتمس علم النحو وقضاياه، فوُجدت المناظرة النحوية، التي تتمحور حول قضية نحوية تضاربت الآراء حولها.

ولعل الدارس لنشأة النحو العربي، ومناراته، وأعلامه، لابد عليه أن يضطلع بما يسمى بالمجالس، والمناظرات، والمسائل النحوية، ونعرج أولا على المجلس .

أولا: مفهوم المجلس

أ) لغة: "جَلَسَ من الجُلُوسِ: القعود، والمَجْلِسُ: موضعُ الجُلُوسِ، وهو الجَمَاعَة الجُلُوس"[2]

ب) اصطلاحا: هو "مجتمع القوم سواء أكان صغيرا يضم بضعة أشخاص، أم كان كبيرا يتسع للعشرات، يجلس كبير القوم أو عالمهم، أو رئيسهم، ويتحلق حوله أو بين يديه بقية الحاضرين، حسب مكانتهم من السن، أو المنزلة الاجتماعية، أو المنزلة العلمية"[3]، فالمجلس هو ذلك المكان الذي يجمع القوم لغرض معين، يرأس هذا المقعد أو هذا الموضع عالم، أو رئيس، أو شيخ القوم.

---

1 ينظر: السيوطي جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ج2، ط2، 1399هـ - 1979م، ص42 ،ونقد النحو في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري ، رسالة ماجستير، سيف الدين شاكر نوري البرزخي، إلى مجلس كلية التربية جامعة ديالى، العراق، 1427هـ، 2006م، ص27.

2 ابن منظور، لسان العرب، ص657.

3 الجبوري يحيى وهيب، مجالس العلماء والأدباء والخلفاء مرآة للحضارة الإسلامية، دار الغرب الإسلامي،ط1، بيروت، لبنان،، 2006، ص38.

عادة ما نصادف في المصادر والمراجع مصطلح المجلس قرين بمصطلح المناظرة، والمسألة، أما المناظرة فسيأتي تحديدها ههنا.

ثانيا: المناظرة.

أ) لغة: المناظرة في اللغة من "الجدر(ن ظ ر)، وهو يعني في أصل اللغة معنيين يقاربان المعنى الاصطلاحي في أساسه وهما المعاينة والتأمل (نَظَرَ)، ومعنى التقابل والمماثلة في الفعل المزيد (ناظر) وقد ورد عند ابن فارس في مقاييس اللغة:" النون والظاء والراء أصل صحيح يرجع فروعه إلى معنى واحد وهو تأمل الشيء ومعاينته ثم يستعار ويتسع فيه فيقال: نظرت إلى الشيء إذا عاينته"[1]،والمعنى الثاني نجده عند الزمخشري في معجمه (أساس البلاغة) حين قال:" نظرت إليه ونظرته ... وهو ينظر حوله: يكثر النظر، وهو نظيره بمعنى مناظره، أي مقابله ومماثله"[2]، فالمناظرة تعني التأمل والمعاينة في القضايا، والمسائل بطريقة نقدية جدلية.

ب) اصطلاحا:

يعرفها الجرجاني(ت 816هـ):" هي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين، إظهارا للصواب"[3]، إذ يعتبرها أنها معاينة بالعقل بين طرفين اثنين لهما رأيين مختلفين، يحاولان إظهار الأصح منهما، وعليه تكون المناظرة هي" المحاورة في الكلام بين شخصين مختلفين، يقصد كل واحد منهما تصحيح مشاركتها في النظر، الذي هو الفكر المؤدي إلى علم، أو غلبة الظن، ليظهر الصواب"[4]، وهكذا نستنتج من الأقوال السابقة، أن المناظرة هي محاورة تقوم على أساس الحجج والبراهين، ذات

1 ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، تح: عبد السلام محمد هارون، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،ط1، 1369هـ، 1991م، ج5، ص444.

2 الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، تح: عبد الرحيم محمود، الدار الجديدة، القاهرة، ط1، 1953م، ص462.

3 الجرجاني علي بن محمد الشريف، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د. ط)، (د.ت)، 1995م، ص232.

4 الشنقيطي محمد الأمين، آداب البحث و المناظرة، تح: سعود بن عبد الرحمان حسن حنبكة، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال و المناظرة، دار التعلم، بيروت، دمشق، ط2، 1981م، ص381.

أسلوب استدلالي فكري، وكما أشار طه عبد الرحمن حيث يؤكد "وجود أساليب الحجاج في هذا النوع من العمليات العقلية، ويزيد من الشعر بيتا، أنها تبادل للأدوار الكلامية، وتواصل يعبر عن وجهة نظر تستحق الإثبات أو التفنيد"[1]، أي أن هذه المناظرات هي لقاءات تجمع بين متخاصمين، يدفعهم الجدل لتقديم حججهم، ليدافع كل واحد منهم عن شريعته النحوية.

وبما أننا أشرنا إلى المجلس والمناظرة، كان حريّا بنا أن نشير، بل ونفصل في مصطلح المسألة.

ثالثا: المسألة.

أ) لغة: المسألة من الجدر (س أ ل)، "سَأَلَ، يَسْأَلَ، سُؤَالاً، و سَآلَةً، ومَسْأَلَةً، و تَسْآلاً، و سَأَلَةً، و سَأَلْتُ، و سَلْتُ،... جوابا لمن سَأَلَ"[2]، لقوله تعالى:" **وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ(10)" ـ سورة فصلت ـ**

ب) اصطلاحا:

إن المسألة هي جزء من المناظرة أو المجلس فهي:" قضية نحوية مشكلة تثار في مناظرة، أو مجلس بما هي موضوع له، وتكون بين شخصين أو اتجاهين يسعيان إلى إثبات وجهة نظر معينة بأدلة وبراهين مخصوصة"[3]، بطريقة جدلية يسودها طابع المناقشة، و الرغبة في التفوق على الطرف الآخر وإعجازه وإبطال حججه.

1 ينظر، طه عبد الرحمن....،بين المنظرة والحوار والجدل في: الحوار أفقا للفكر، الشبطة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2013م، ص 32 ـ33.

2 ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، 1119م، ص1906.

3 سليم عواريب، مسألة فصل الخطاب (أما بعد معناها مبناها ـ دراسة نحوية دلالية في كتاب إحراز السعد لإسماعيل الجوهري ـ)، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، العدد18، المجلد5، أفريل 2021، ص210.

الفصل الأول: المسائل الملقبة في النحو العربي.

المبحث الأول: المسائل المسمّاة.

المبحث الثاني: المسائل غير المسمّاة.

- **المسائل المنثورة.**
- **المسائل العشر المتعبات للحشر.**

المبحث الأول: المسائل المسمّاة في النّحو العربي.

أولا: تعريف المسائل المسمّاة:

المسائل المسمّاة في النّحو العربي، عشر مسائل وهي: الصّدرية، والمسكيّة، والتيميّة، والبَسريّة، والضبيّة، و مسألة الكحل، المسألة الأنباريّة، والبهائيّة، والزنبورية وأخيرا مسألة فصل الخطاب، وتعتبر هذه المسائل من أهم المسائل النحويّة.

ثانيّا: علّة تلقيب المسائل المسمّاة:

لقبت كل مسألة من هذه المسائل باسم معين، وترجع هذه التسميّة "لعدّة أسباب قد تكون إمّا لعلّة موضع الجملة في النّص (المسألة الصدرية)، أو لكون اللّقب مشتق من كلمة واردة في المسألة، جرى عليها الحكم الإعرابي(كمسألة الكحل، والمسألة المسكيّة)، وقد تعود التّسمية أيضا لاسم العالم اللغوي الذي أظهر اهتماما استثنائيا لها (كالمسألة التيمية، والمسألة الأنبارية)"[1]

ثالثا: المسائل المسماة عند ابن طولون:

نأتي على ذكر هذه المسائل بالتفصيل كما وردت في كتاب (المسائل الملقبات في النحو العربي) لابن طولون:

1ـ المسألة الصدريّة:

هي المسألة الأولى من المسائل الملقبات في كتاب الإمام ابن طولون الدّمشقي.

1 ينظر، سليم عواريب، مسألة فصل الخطاب (أما بعد معناها مبناها ـ دراسة نحوية دلالية في كتاب إحراز السعد لإسماعيل الجوهري ـ)، ص209.

أ) **نص المسألة:**" وهي أن الكُتّاب يقولون في صدر كتبهم: بسم الله الرّحمن الرّحيم، صلى الله على محمّد و آله "[1]، لأن الكتّاب يستهلون بها في كتبهم، وذلك لأنّ البسملة لابدّ منها في بداية أفعال العباد فقد شرعها الدين الإسلامي في كل أمر مستحسن.

ب) اختلاف العلماء في تصديرهم للبسملة فمنهم:

- "أولا: من العلماء من اكتفى بتصدير كتابه بالبسملة فقط، دون أن يذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلّم و آله، من بينهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، في كتابه (الجمل في النحو)، وأبو زيد الأنصاري في كتابه (النّوادر في اللغة)، وأبو بكر ابن السرّاج في كتابه(الأصول في النحو) وغيرهم.
- ثانيا: ومن العلماء من صدّر كتابه بالبسملة تعقبها الصّلاة على النّبي صلّى الله عليه وسلم وآله، موردا الصّلاة على النّبي في جملة خبريّة مصدّرة باسم، أو بفعل مضارع، مع عطف الجملتين بالواو، من بينهم: أبو القاسم السهيلي، في كتابه (نتائج الفكر)، وابن مالك في كتابه(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، وغيرهم."[2]

فتبين لنا من خلال هذين الصنفين، أنّه لكل عالم، أو كاتب، طريقته الخاصة في إلقاء البسملة، فالصنف الأوّل يكتفي بالبسملة دون الصّلاة على النّبي صلّى الله عليه وسلّم، أمّا الصنف الثّاني يذكر البسملة، وتتبعها الصّلاة على النّبي صلّى الله عليه وسلّم.

"ثالثا: من العلماء من صدّر كتبه بالبسملة، تعقبها الصّلاة على النّبي صلّى الله وسلّم وآله، مع بدء الصّلاة بصيغة الفعل الماضي الدّعائي، وعطف الجملتين بالواو، فكان يقول:" بسم الله

1 محمد ابن طولون الدمشقي، المسائل الملقبات في النحو العربي، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب للنشر، القاهرة، ط1،2001، ص15.

2 المرجع السابق ، ص15.

الرّحمن الرّحيم، وصلّى الله على محمّد وآله...، و من هؤلاء أبو زكريا الفرّاء(ت207هـ)، في كتابه(معاني القرآن)، وكتابه (المذكر والمؤنث)، و أبو الحسن الأخفش(ت2015هـ)، في كتابه(العروض)...، وابن سيد البطليوسي(ت521هـ)، في كتابه(الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل) وغيرهم كثير.

رابعا: من العلماء من صدّر كتابه بالبسملة، تعقبها الصّلاة على النّبي صلّى الله عليه وسلّم، وآله، بصيغة الفعل الماضي الدّعائي، من دون ذكر الواو العاطفة، فكان يقول:" بسم الله الرّحمن الرّحيم، صلّى الله على محمد وآله، ومن هؤلاء: ثابت بن أبي ثابت اللّغوي في كتابه(الفرق)، وابن إسحاق الصيمري في كتاب (التبصرة والتذكرة)، وأبو إسحاق الزجّاجي (ت340هـ)، في كتابه (الجمل في النحو) وغيرهم"[1]، وعليه فإن هناك جمهوراً من العلماء، يستهلّون كتبهم بالبسملة، لتليها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، بالفعل الماضي الذي يفيد الدعاء في معناه.

2ـ المسألة المسكيّة:

وهي المسألة الثانية، سنتطرق لها في الفصل الثاني.

3ـ المسألة التيميّة:

هي المسألة الثالثة من المسائل الملقبة التي وردت في كتاب ابن طولون، وقد "لقبت هذه المسألة النحوية بالمسألة التيمية نسبة إلى الشيخ أحمد بن تيمية الحرّاني(728هـ)، والذي سئل عن تخريجها من الوجهة النحوية"[2]، أما نص المسألة فهو كالآتي:" أنّه سأل سائل الشيخ تقي

1 محمد ابن طولون الدمشقي، المسائل الملقبات في النحو العربي، ص16.

2 ينظر: المرجع نفسه، ص43.

الدّين بن تيمية عن حرف " لو"، وكيف يتخرّج قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه:(نِعمَ العبدُ صهيبٌ، لو لم يَخفْ اللهَ لم يَعْصِهِ)، فأجابه جوابا مرتب على مقدمتين"[1]، فيقول:

" الأولى: أنّ حرف لو من أدوات الشّرط، الذي تقتضي جملة الشّرط، وجملة جواب الشّرط، كقوله تعالى: «**وَلَو أَنَّهم قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَع وَانظُرْنَا لَكَانَ خَيرًا لهُم وَأَقْومُ**» - النساء46 -

أما الثّانية: أنّ ما سمي بالشّرط من طرف النّحاة في معناه سبب لوجود الجزاء، وهو الذي سمّاه الفقهاء علّة، ومقتضيا، وموجبا، فالشرط اللفظي سبب معنوي، فالشرط عند جمهور الفقهاء، هو ما يتوقّف تأثير السّبب عليه بعد وجود السّبب، فيلزم عدمه عدم المشروط، ولا من يلزم وجوده وجود المشروط، ومثال ذلك: (الطّهارة والاستقبال واللّباس شرط لصحة الصّلاة)."[2]، أي أنه لابد من الطهارة للصلاة، ولابد من الاستقبال واللباس أيضا، فإذا غابت إحدى الشروط غابت الصلاة فلا تصح، وهو مفاد قولهم: يُحقّق الشّرط بوجود المشروط، ويَغيب الشرط بغياب المشروط.

4ـ المسألة البسريّة:

وهي من المسائل المسمّاة، التي أشار إليها ابن طولون، في قول العرب:" هذا بسرًا أطيبُ منهُ رطبا"[3]، تم اشتقاق اسمها من كلمة (بسرا) من هذا القول، وهو مشهور في كتب اللّغة والنّحو، ومعناه أن التمر بسره أطيب من رطبه، والبسر هو التمر قبل نضوجه ليصير رطبا، لقوله تعالى: «**وَهُزّي إِلَيكِ بِجِذعِ النَّخلَةِ تُسَاقَط عَليكِ رُطَبًا جَنِيًّا**» - سورة مريم(25) -

1 محمد ابن طولون الدمشقي، المسائل الملقبات في النحو العربي، ، ص43، و44.

2 ينظر، المرجع نفسه، ص45، وص46.

3المرجع نفسه، ص61.

من الواضح أنه يُراد بهذا القول، التعبير عن وصف شيء ويخصه بالتفضيل من خلال كلمة "أطيب" على وزن "أفعل" (من صيغ التفضيل)، وكما أشرنا إلى أن البسر هو التّمر قبل أن يرطب، "وهو اسم جنس جمعي، يفرق بينه وبين واحده بالتاء، فيقال في مفرده: بُسرة، أمّا جمعه فقال سيبويه: لا تكسر البسرة ، إلاّ أن تجمع بالألف والتاء، لقلة هذا المثال في كلامهم، وأجاز (بُسران)، إذا أريد نوعان من البُسر."[1]، أما عن المعنى البُسر فهو:" الإعجال في كل شيء ، يقال بسرت غريمي، إذا تقاضيته قبل حلول موعد الدين، وبسرت الدمل إذا عصرته قبل أن يتقيح ، وبسر حاجته و ابتسرها، إذا طلبها في غير أوانها، أو في غير موضعها. والبسر الغضّ من كل شيء، ومنه قيل التمر قبل أن يرطب، وذلك لغضاضته"[2]، إذن البسر هو التمر قبل أن يصبح رطبا، أما معناه العام هو التعجيل والسرعة في قضاء الأمور، ونفهم من خلال قول العرب: "هذا بُسرٌ أطيبُ مِنهُ رُطباً"، أنهم يفضلون التمر كونه بسرا على حالته حلوا.

وقد تناول هذه المسألة العديد من النحويين في مؤلفاتهم، أبرزهم: " أبو حيان الأندلسي في كتابه(ارتشاف الضرب من لسان العرب)، وابن الحاجب في كتابه(الأمالي النحوية)، وغيرهم، وقد أفرد شيخنا جلال الدين السيوطي مؤلفا، سماه (تحفة النّجبا) قال: في ذلك عشرة أسئلة أهمها:

1ـ ما وجه انتصاب (بُسرا، و رطبا)؟

ـ الجواب أنه على حال في أصح القولين، وعليه سيبويه؛ لأنّ المعنى عليه؛ فإن المخبر إنما يفضله على نفسه باعتبار حالة من أحواله، ولولا ذلك لما صحّ تفضيل الشيء على نفسه، والتفضيل إنّما صح باعتبار الحالتين فيه، فكان انتصابها على الحال، لوجود شرط الحال، خلافا لمن زعم أنه خبر(كان)."[3]، فهنا نجد رأيين مختلفين من جهة انتصاب (بسرا، و رطبا) هل هي على الحال،

1 محمد ابن طولون الدمشقي، المسائل الملقبات في النحو العربي، ، ص61.

2المرجع نفسه ص61

3 ينظر، المرجع السابق، ص62، وص63.

أو خبر كان، " فإن قلت: هلاّ جُعل تمييزا، قلت: يأبى ذلك أنّه ليس من قسمي التمييز؛ فإنه ليس من المقادير المنتصبة عن تمام الجملة، ولذلك فلا يصح أن يكون تمييزا."[1]،أما بالنسبة للسؤال الثاني فيتضمن ما يلي:" إذا كانا حالين، فمن صاحب الحال؟.

و الجواب: أنّه الاسم المضمر في(أطيب) الذي هو راجع إلى المبتدأ من خبره؛ فـ(بسرا) حال من الضمير المجرور بـ(من) و (رطبا) حال الضمير المجرور بـ(من)، وهو المرفوع المستتر في(أطيب) من جهة المعنى، ولكنه تنزل منزلة الأجنبي."[2]، وهذه المسألة عليها أقوال كثيرة مضطربة فنجد عدة آراء أخرى إلى جانب أن(بسرا، ورطبا) حالين، ومن هو صاحب الحال، حيث ذهب الفارسي:" إلى أنّ صاحب الحالين الضمير المستكنُّ في(كان) المقدّرة، وأصل المسألة: هذا إذا كان ـ أي وجد ـ بسرا أطيب منه إذا كان ـ أي وجدـ رطبا."[3]، وعليه فإن الفارسي يعتبرهما حالين، وصاحب الحال دلت عليه كان.

5ـ المسألة الضبية:

وهي المسألة الخامسة، وسبب تلقيبها بهذا الاسم " نسبة إلى قول النّووي في كتابه (منهاج الطالبين وعمدة المفتيين): وما ضُبِّبَ بذهبٍ أو فضّةٍ ضبّةً كبيرةً؛ لزينةٍ حَرُمَ"[4]، إذ هي موضع انتزاع وتخريج إعرابي، "وقد أفرد لها الكمال أبو بكر بن محمد السيوطي الشافعي، فقال: ... فسأله عن وجه نصب (ضبّة) في كلام (المنهاج). فاختلفوا في وجه نصبه. وقال بعضهم أنها خبر (كان) محذوفة، والمعنى: وكان ضبّة، أو: وإن كان ضبّة"[5]، فتباينت آراء النحاة حول نصب (ضبّة).

1 محمد ابن طولون الدمشقي، المسائل الملقبات في النحو العربي، ص63.

2 المرجع نفسه، ص63.

3 المرجع السابق، ص63.

4 ينظر :المرجع نفسه، ص 73.

5ينظر: المرجع، نفسه، ص73.

ولأنّ الآراء كثرت فيما يخص ذلك، سنأخذ نموذجا واحدا منها، فيقول ابن طولون:" وأمّا من قال: إن ضبّة مفعول مطلق، لأنه آلة تضبيب، أو توسع المصنف، فأطلق الضبّة على المصدر، ونصبها مفعولا مطلقا، فشبهته قوية جدّا؛ لأن لفظ (ضبّة) موافق في المعنى، واللّفظ للفعل، قبله ويُردّ بأن الضبة ليست بآلة للتضبيب؛ لأنّ كلّ الآلات تكون موجودة قبل الفعل، معّدة معروضة له؛ كالسوط قبل الضرب، والقلم قبل الكتابة"[1]، أي أنها مفعول مطلق نائب عن المصدر لأنه ملاقيه في الاشتقاق ، (في أصول مادة الانشقاق الضاد والباء)، أي مشاركة المصدر في أحرف مادته مع كونه اسم ذات نحو قوله تعالى :«**وَاللهُ أَنْبَتَكُم مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا**» - سورة نوح (17) -

فقد نبت نباتا الذي هو اسم جامد ناب عن المصدر إنباتا، لأنه ملاقيه في الانشقاق، أي مشاركته في أحرف مادته، وكذلك ضبّة اسم جامد ناب عن المصدر ضبّب.

6ـ مسألة الكحل:

وهي المسألة السادسة من المسائل المسماة في النّحو العربي، سميت بهذا الاسم" لورود لفظة الكحل في المثال الذي مثّل به سيبويه في كتابه، وهو بدوره نقله عن العرب الأقحاح، والمثال: **مَا رأيتُ أحدًا أحسَن في عينهِ الكُحل منه في عينه**"[2]، والكحل معناه كحل العين الذي يضعونه للزينة، " وقد أفردها بمؤلَّف الشيخ شمس الدين بن الصائغ، وسمّاه (الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر)، فقال: اعلم أنّ اسم التّفضيل من الأسماء المشتقة من الأفعال، ويشبه الأفعال غير المتصرفة، وهو فعل التّعجب من باب واحد، حتى إن حُذّاق النّحويين قالوا: إنّ الذي شذّ في أحد البابين شذّ في الآخر"[3]، أي أنّ اسم التفضيل اسم مشتق من الفعل مثله كمثل الأفعال غير المتصرفة.

1 محمد ابن طولون الدمشقي، المسائل الملقبات في النحو العربي، ص77.

2 ينظر، المرجع نفسه، ص81.

3 المرجع نفسه، ص 82.

7ـ المسألة الأنبارية:

هي المسألة السابعة من المسائل الملقبات في النحو العربي، وقد عرفت بهذا لاسم" نسبة إلى من عرض لها إعرابا وتصريفا، وهو الأنباري"[1]، حيث جاء فيها أنّه " قال في التعجب: ما أحسن عبدَ الله!، (ما) رفع ، رفعتها بما في (أحسن) ، ونصبت عبدَ الله على التعجب، وتقول في الذمّ: ما أحسن عبدُ الله، فـ (ما) لا موضع لها؛ لأنها جحد، ورفعت (عبدُ الله) بفعله، وفعله (أحسن).

وتقول في الاستفهام: ما أحسنُ عبدِ الله؟، فـ(ما) رفع بـ(أحسن)، و(أحسن) بها، و(عبد الله) مضاف إليه، والتأويل: أيُّ شيءٍ فيه أحسنُ؟ أَعيناه أو أنفُه؟"[2]، فإن الحركة الإعرابية لـ (عبد الله) تتغير بحسب سياق الكلام، فنُصبت في سياق التّعجب، ورُفعت في سياق الذّم، وجُرَّت في سياق الاستفهام.

8 ـ المسألة البهائيّة:

وهي المسألة الثّامنة من المسائل الملقبة حسب تصنيف ابن طولون، لقبت كذلك نسبة إلى " بهاء الدّين أحمد بن تقي الدّين السّبكي الشّافعي، فقد سأل عنها والده، فأجابه، وسمّى جوابه بـ(نيل العلا في العطف بـ"لا")"[3]، فقد سئل عن "لا" وما عملها إذا دخلت على الجملة، لقول ابن طولون:" سئل هذا المذكور عن: قامَ الرّجلُ لا زَيد، هل صحيح هذا التركيب؟، وأنّ الشّيخ أبا حيان جزم بامتناعه، وشرط أن يكون ما قبل "لا" العاطفة، غير صادق على ما بعدها؛ لأن شرطها أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن ـ بمفهوم الخطاب ـ نفي ما بعدها، وأن عندك في ذلك نظرا لأمور: منها أن البيانيين تكلموا على القصر، وجعلوا منه قصر الإفراد، وشرطوا في قصر الموصوف إفرادا لعدم تنافي

1 محمد ابن طولون الدمشقي، المسائل الملقبات في النحو العربي، ص107.

2 ينظر، المرجع نفسه، ص107ـ 108.

3 ينظر، المرجع نفسه، ص111.

الوصفين؛ كقولنا : زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ، وقلت: كيف يجتمع هذا مع كلام السهيلي والشيخ؟."[1]، فتشابكت الآراء على ما يجب أن يكون قبل "لا" وما بعدها في تركيب الجملة ، فمنهم من قال: قامَ رجلٌ لا زيدٌ، وهذا غير منطقي لأنه يُشترط في النفي الإفراد.

ويضيف قائلا:" ومنها أن قام رجلٌ لا زيدٌ، مثل: قام رجلٌ و زيدٌ، يعني هذا هو التركيب الصحيح، فإذا قيل قام رجل وزيد فهنا نقصد أن الرجل هو زيد يعني عطف الشيء على نفسه تأكيدا، ولا مانع إذا قصد الإطناب، وإن أردت بالرجل غير زيد ، كمن عطف الشيء على غيره، و لا مانع منه، ويصير على هذا نحو: قام رجل لا زيد."[2]، بمعنى أنه لا يوجد أي مانع إذا قيل : قام الرجلُ و زيدٌ، بغرض الإطناب والتوسع، إذا كان المقصود أن الرجل ليس نفسه زيد.

9 ـ مسألة فصل الخطاب:

هي المسألة التاسعة من المسائل المسماة، وقد أخذت اسمها "نسبة إلى ما أشار إليه العلماء في تفسير قوله تعالى: « **وَآتَيْنَاهُ الحِكمَةَ وَفصلَ الخِطَابِ** » ـ سورة ص(20) ـ

وهو ما أجمع عليه أهل العلم والبيان، أن فصل الخطاب يقصد بها(أمّا بعد)، لأن المتكلم يفتتح كلامه في أمر ذي شأن، بذكر الله وتحميده، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المقصود، فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله: (أمّا بعد)، وقيل: فصلُ الخطاب: الفاصل بين الخطاب، الذي يفصل بين الحق والباطل."[3]، فمن الواضح أن المتكلم إذا أراد أن يبدأ كلامه، لابد أن يستفتحه بذكر الله تعالى وحمده، إذا أراد الانتقال إلى موضوعه، أو الكلام الذي يلقيه على الجمهور، كتابة، أو مشافهة، فستكون(أما بعد) هي الفاصل، مثلا: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبينا الكريم **أما**

1 محمد ابن طولون الدمشقي، المسائل الملقبات في النحو العربي، ص111 ـ 112.

2 ينظر، المرجع نفسه، ص112.

3 ينظر، المرجع نفسه، ص125.

بعد، و بعدها يدخل في مضمون الكلام، " فـ (أما) كلمة متضمنة لمعنى الشرط، ولذلك لزم دخول الفاء في جوابها...وقد يحذف منه الفاء؛ لوجود ما يدل عليها من التلويح والإيماء.

إنما قلت: إنها متضمنة لمعنى الشرط؛ لأن أصل (أمّا بعدُ): مهما يكن من شيء، فأقول بعد حمد الله ، حذف (مهما يكن من شيء) للاختصار، وأقيم مقامه(أما)، فصار: أما فأقول، ثم أخرت الفاء إلى الجواب؛ كراهية أن يتوالى بين حرفي الشرط والجزاء لفظا."[1]، أي أن (أما) تصلح للشرط، لأن الفاء بعدها لقوله تعالى:« **وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ**» ـ الضحى(10) ـ ، فأخرت الفاء لجواب الشرط بعد أما الشرطية.

أمّا من جهة إعراب (بعد)،" في حكمه من حيث الإعراب والبناء، وقد أشار إليه بقوله: (يعرب) ذلك الظرف نصبا على الظرفية، أو جر بـ(من)، خاصة (تارة) بلا تنوين، إذا ذكر المضاف إليه، أو حذف ونوي لفظه، وبتنوين إذا حذف ولم ينو شيء، قال الله تعالى: « **فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعدَ اللهِ وَآيَاتِهِ يُومِنُون**»

ـ سورة المرسلات (20) ـ

من بعد ما أهلكنا القرون الأولى، وقرئ:« **لله الأمرُ منْ قبْلُ ومِنْ بعد**» بالجر من غير تنوين، والأصل:" من بعد الغلب"، فحذف المضاف إليه ونوي لفظه"[2]، أي أنه لـ(بعد) أوجه إعرابية أحدها أن ترد منصوبة في موقع الظرف، وقد ترد مجرورة بمن إذا ذكر المضاف إليه ، أو نويَّ لفظه، سواء بتنوين أو من دونه.

1 ينظر، محمد بن طولون، ص126.

2 ينظر الجوهري إسماعيل بن غنيم، إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 2011م، ص53.

10 ـ المسألة الزنبوريّة:

هي موضوع المناظرة التي أقيمت بين الكسائي و سيبويه، في حظرة الخليفة هارون الرشيد ويحيى البرمكي، إذ اعتبرها الباحثون من أشهر المسائل، فقد أشار إليها أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، إذ يقول:" ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز أن يقال: كنت أظن أن العقرب أشدُّ لسعةً من الزّنبور، فإذا هو إياها، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز أن يقال: فإذا هو إيّاها، ويجب أن يقال فإذا هو هي"[1]، فالكوفيون يُجيزون استعمال لفظة إيّاها، أمّا البصريون أعدموا جواز استعمالها، وأجازوا استعمال لفظة هي، وإنّ جوهر الخلاف في هذه المسألة كما أشار أبو البركات هو جواز دخول إذا الفجائية على الجملة الفعلية إذ إنّ الكوفيين يجيزون ذلك بعكس البصريين.

أما عن قول الكوفيين "فإذا هو إيّاها"، فإن "إيّاها" ضمير نصب، في محل نصب المفعول به لفعل محذوف يدلّ عليه المعنى، فلما حُذف الفعل انفصل الضمير، وأما عن قول البصريين:" فإذا هو هي"، فالمعنى " أنّ الّزنبور مثل العقرب في اللّسع لا أشدّ منها لسعا"[2]، فلسعته كلسعة العقرب.

وتذكر الكتب أن سيبويه قد ظُلِمَ في هذه المسألة، وأن الحق كان معه إذ أن وجهة نظره هي الأصح كما جاء في القرآن الكريم من وقوع الجملة الاسمية بعد إذا الفجائية، لقوله تعالى:" **فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى**" ـ طه 20 ـ

وأضاف ابن الشّجري في كتابه الأماني:" وإنَّما أنكر سيبويه النّصب لأنه لم يره مطابقا للقياس، ولم ير له وجها يقارب الصواب، ولما لم يظفر الكسائي بحجة قياسية يدفع بها إنكار

1 ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر، دمشق، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، (د. ط)، (د. ت)، ص576.

2 ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، فرع القسيم، دار القلم، دمشق، ج4، ط1، 1421هـ، 2000م، ص85.

سيبويه للنّصب؛ كان قصاراه الالتجاء إلى السّماع، والتشبث بقول أعرابي أحضروا، فسئلوا عن ذلك، وكان للكسائي بهم أُنسة، وسيبويه إذ ذاك غريب طارئ عليهم، وذكر قوم من البصريين أن الكسائي قد جعل لهم جعلا استمالهم به إلى تصويب قوله، وقيل: إنّما قصد الكسائي بسؤاله عمّا علم أنّه لا وجه له في العربية، واتفق هو والفراء على ذلك ليخالفه سيبويه، فيكون الرجوع إلى السماع، فينقطع المجلس عن النظر والقياس"[1]، فقد تجادل سيبويه والكسائي حول مسألة النصب إذ لم يصادف قاعدة قياسية تبرهن صحته، ليسعى الكسائي بغية إبطال حجة سيبويه و الاعتراض له وإقام الحجة عليه بدليل سماعي، وقد أيّده الفراء في ذلك.

ويقول الفراء بهذا الصدد:" رأيت الكسائي يوما، فرأيته كالباكي، فقلت له: ما يبكيك؟، فقال: هذا الملك يحيى بن خالد يوجه إلي، فيحضرني، فيسألني عن الشّيء، فإن أبطأت في الجواب لحقني منه عيب، وإن بادرت لم آمن الزّلل، قال: فقلته ممتحنا: يا أبا الحسن من يتعرض عليك قل ما شئت، فأنت الكسائي، فأخذ لسانه بيده، فقال: قطعه الله إذا، إن قلت ما لا أعلم."[2]، فيثبت الفراء ولاءه للكسائي.

1 ابن الشجري، الأمالي، تح: محمود الطناحيّ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ، 1993م، ص350.

2 البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب ، تاريخ بغداد، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي،ط1، بيروت،1422هـ،2002م، ص345.

المبحث الثاني: المسائل غير المسماة.

عرف النحو العربي عدة قضايا ومسائل اختلف، فقد " ورد الكثير من المسائل النحوية دون لقب تعرف به، تكون على وزان ما تقدم، لذا قد يصادف الباحث طائفة من المسائل تسرد اتباعا دون وصفها بلقب يميزها، وهو ما وجدناه في تأليفات أبي علي الفارسي "[1]، وابن بري، والسيوطي،.... وهلم جرّا، وفي هذا المبحث ارتأينا أن نشير إلى نوعين من هذه المسائل، على سبيل التوضيح لا على سبيل التفصيل.

أولا: المسائل المنثورة.

وهي المسائل التي لم تحظ باسم مميز لها، و أشار إليها أبو علي الفارسي في كتاب المسائل المنثورة، وقد سميت هكذا نسبة لهذا الكتاب الذي تضمنها، وهي كثيرة لتبلغ إحدى عشرة و أربعمائة مسألة، أجزناها بذكر خمس منها، وأحلنا على الباقي، وهي:

المسألة الأولى:

أشار أبو علي الفارسي إلى المصادر التي تقع للمبالغة فيقول: "المصادر تقع للمبالغة، فاذا قلت:(ضربت ضربا)، فكأنّك أردت المبالغة فلذلك ذكرته"[2]، فبذكرنا للمصدر الدّال على الضّرب نريد به وجه المبالغة، فقد أشار الفارسي إلى المبالغة في حديثه عن المصدر، إذ إنّ المبالغة من معاني المصدر، ولو أطلقنا اسما على هذه المسألة لسميناها جزافا لا تقريرا، بمسألة مصدر المبالغة، مثل: هرب ـ هربًا.

---

1 ينظر: سليم عواريب، مسألة فصل الخطاب (أما بعد) معناها ومبناها ـ دراسة نحوية دلالية في كتاب إحراز السعد لإسماعيل الجوهري، ص209.

2 أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المسائل المنثورة، تح: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، (د. ط)، (د.ت)، ص5.

المسألة الثانية:

يُذكر فيها أن: "كل ما كان من المصادر على وزن فَعِلٌ، أو فَعَلٌ، يَفْعُلُ، فالمصدر والمكان منه مَفْعَلٌ، و إنما كان ذلك لأنه ليس مصدر مفعُل مضمومة العين، فلما لم يكن ذلك في الكلام لم يفرقوا بين مصدره وموضعه، وحملوه على شيء واحد."[1]، إذ اعتبر الفارسي أن كل ما هو على وزن "فَعِل"، "فَعَل"، "يَفْعُل"، فاسم المكان منه يكون "مَفْعَلٌ"، فلم يفصلوا بين المصدر واسم المكان وجعلوهما على وزن واحد وامثل: وَضَعَ ـ مَوضِعٌ.

ويضيف قائلا: " ليس في الكلام إلا مَفْعَلَة نحو:(مَشْربة) بالهاء، فلما لم يكن ذلك في الكلام جعلوا مصدره ومكان الفعل منه مَفْعَلاً."[2]، مثلا مصدر الفعل شرب هو مَشرَبة على وزن مَفعلة، ليجعلوا بعدها وزن المصدر نفس وزن اسم المكان وهو مفعل، مثل: شرب ـ مشرب (ويقصد بالمشرب مصدر الفعل شرب، ومكان الشرب).

أما عن قولهم:" ويقولون: مقدم الحجاج، ففي ذلك وجهان:

إن أردت أن تجعل الزمان عبارة عن المكان، لأن الزمان مفعول فيه والمكان مفعول فيه، فلا ينكر أن يقوم أحدهما مقام صاحبه."[3]، يقرون بجواز جعل الزمان مقام المكان بحكم أن كليهما مفعول فيه.

مثل: **موعد** على وزن "**مَفْعلٌ**"، فيصلح أن يكون زمان ومكان، ويجوز كذلك جعل اسم الزمان والمكان موضع الفعل أو اسم المكان.

1 أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المسائل المنثورة، ص5.

2 المصدر نفسه، ص5.

3 المصدر نفسه، ص6.

ويجوز كذلك جعل اسم المكان والزمان موضع المصدر، لقولهم:" إن شئت جعلته في موضع المصدر، وتضيفه إليه كما تقول: (جئتك الظهر)، تريد به وقت الظهر، وأقمت الظهر مقام الوقت، فليس بمستنكر أن تقيم ها هنا هذا أيضا مقامه."[1]، ويقول لأيضا:" ومن المصادر قولك للرجل تراه قدم من سفر: (مقدم خير)، ومثله: (مبرورا مأجورا)، قال سيبويه: إذا نصبت شيئا من هذه المصادر فالمضمر هو غير المظهر، وإذا رفعت فالمضمر هو المظهر، فلذلك جاز."[2] ، ومعنى قول سيبويه أن إذا نصب المصدر فمعنى ما خفي ليس نفسه معنى ما ظهر، أما إذا رفع المصدر فما خفي وما ظهر سواء.

ولو سميت هذه المسألة لسميناها مسألة **اسم المكان والزمان و المصدر**.

المسألة الثالثة:

ذكر أبو علي في هذه المسألة:" (هنيئا) جعل في موضع المصدر وهو حال، لأنك تقول: (أخذت هذا هنيئا)، فهذا حال، فلما ظهر في الدعاء كما يظهر في المصدر أشبه هذا الوجه، فشبه به لهذه العلة، وإن كان مخالفا في الأصل"[3]، فقد اعتبر لفظة هنيئا حال بحكم أنها تدل على هيئة صاحبها عند وقوع الفعل" أخذت" كما جاء في الشاهد، ونسمي هذه المسألة:**مسألة (هنيئا)**.

المسألة الرابعة:

وتتضمن هذه المسألة:" إنما نصب(وحده) في كل وجه لأنه جعل في موضع المصدر، كأنه أراد: أفردته إفرادا، ولم يقصد إلى الإفراد، فلذلك نصب إذ لم يستعمل إلا كذلك، وقصدت به إليه.

1 أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المسائل المنثورة، ص6.

2 المرجع نفسه، ص6

3 المرجع نفسه، ص6 ـ 7.

فإذا أضفته وقلت: (نسيج وحدَه) و(جحيش وحدِه) و (عيير وحدِه) جررت لأن هذا ليس بموضع المصدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع، فلذلك لم يثن ولم يجمع.

وإنما لم يثن المصدر ولم يجمع لأنه اسم يؤدي غرضا من الجنس، فإذا كان عبارة عن الجنس لم يجز أن تثنيه و تجمعه، لأنه يستغرق به جميع ما تريد أن تذكره، فاستغنيت عن ذلك.

و أما (خمستهم) و (ستتهم) إلى العشرة، فمن نصب وقصد أنهم أتوه لا غير، فتوجهه إلى من التخصيص أي: مررت بهم لا بغيرهم، كما قال...جميع المصادر"[1]، فقد نصب (وحدَه) من باب اعتباره مصدر، على وجه الإفراد، فإذا كان مضافا جر لإلغائه من موضع المصدر، حسب المثال المذكور في القول(عيير وحدِه)، فقد قصدنا بالكلام عيير وليس كلمة (وحده) ومنه لم تقع لفظه (وحده) مصدرا، وبالتالي تم إخراجها من دائرة النصب.

ولا يمكن تثنيته ولا جمعه باعتباره مصدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع لأنّه كما أشرنا أعلاه يؤدي غرضا من الجنس، فإذا دل المصدر على الجنس لن يثنى ولن يجمع.

ولو سمينا هذه المسألة للقبناها بلقب **مسألة (وحده)**.

المسألة الخامسة:

وجاء في هذه المسألة قول أبو علي:" إنما بني(شتّان) على الفتح، لأنه وقع موقع الفعل الماضي لأن معنى (شتّان) معنى تباين زيد وعمرو، فلما كان كذلك المعنى بني.

وفتحوا ولم يكسروها لأنها ليست بنون زائدة كنون الاثنين فليلزم فيها ما لزم في تلك، وإنما هي بمنزلة النون في تباين، فلما تنزلت منزلتها وجب الحكم لها من الحكم ما وجب لها"[2]، فقد عوملت

1 أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المسائل المنثورة، ص7 ـ 8.

2 المرجع نفسه، ص8 ـ 9.

لفظة شتان معاملة الفعل الماضي، الذي بنى على الفتح، فلزم فيها الفتح هي الأخرى دون الجر لاعتبارها تقع موقع الفعل تباين (فعل ماض نبني على الفتح الظاهر على آخره)، وجعلوا النون أصلية في كلمة **شتان** بناء على أصالة النون في **تباين**.

أما قوله:" و(حنانيك) و (هذاذيك) يثنى وإن كان مصدرا؛ لأنه في معنى المبالغة شيء بعد شيء، فلما خرج عن المصادر بالمبالغة وأريد به: شيئا بعد شيء ثني لأن التثنية مبالغة"[1]، أي أنه يجوز تثنية هتين اللفظتين بالرغم من أنهما مصدر فالقاعدة تقول بعدم جواز تثنية المصدر، وجواز تثنيتهما من باب المبالغة.

كما بين سبب الكسر في قوله:" (حذارِ) و (نزالِ) وكذلك الأمر مبني على الكسر، لأنه أمر به كما يؤمر بالأمر، فكسر كما يكسر الأمر."[2]، إذ جعلوا بناء لفظتي(حذارِ) و(نزالِ) على الكسر، قياسا على بناء فعل الأمر.

ولو اقترحنا تسمية لهذه المسألة حسب رأيينا تسمى مسألة (شتّان) و(حنانيك) و(هذاذيك) و(حذارِ) و(نزالِ).

ما يجدر بنا الإشارة إليه أن تلقيب المسائل المذكرة أعلاه، تلقيبا مقترحا يستند إلى رأيينا الخاص لا من باب الإقرار، وقد تمت الإحالة على باقي المسائل في الهامش.

1 أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المسائل النثورة، ص9.

2 المرجع نفسه، ص10.

3 ـ ينظر، المسائل من المسألة السادسة إلى المسألة الحادية عشر و أربعمائة في كتاب المسائل المنثورة من الصفحة 10إلى الصفحة309.

ثانيا: المسائل العشر المتعبات للحشر:

تنسب هذه المسائل لأبي نزار الملقب بملك النحاة، حيث سعى لجمع هذه المسائل و إثراء درس النحو، فسارع لدراستها وتحليلها، لذلك لم نجد أحد قبله أو بعده تصدى لدراستها، إلا ابن بري حاول إيجاد جواب لها، ورد على ما ذهب إليه ملك النحاة في جميع المسائل مخالفا، إلا المسألة التاسعة، فقد وجدناه يوافقه الرأي فيما تطرق لها، وقد ذكرنا مسألتين من هذه المسائل.

المسألة الأولى:

نص المسألة: قوله تعالى:« **أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ**» .

- سورة المؤمنون (35) -

قال أبو نزار:" وجه السؤال في هذه الآية أن يقال: "أن" الأولى لم يأت خبرها، وكذلك يسأل عن العامل في "إذا"، ثم يقال "إذا" بمعنى الوقت، وهي تضاف إلى الجمل على تأويل المصدر، فإذا قلت: تقديرها مخرجون وقت موتكم، كان محالا، لأن الإخراج وقت الموت لا يتصور، لأنه جمع بين ضدين"[1] ، فإذا سمينا هذه المسألة تسمى **مسألة إذا الوقتية**، فالتقدير: أيعدكم أنكم وقت موتكم حتى وإن كنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون، وهذا أمر مستحيل، فلم يسبق أن رأينا أو سمعنا عن أحد أنه أخرج بعد موته.

"أما الأول فنقول: إن العرب قد حذفت خبر "أن" كثيرا في شعرها وكلامها والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى، لاسيما إذا دل على الخبر مثله، وههنا خبر الثانية دل على خبر الأولى"[2] ،

1 أبو محمد عبد الله بن أبي الوحش بري بن عبد الجبار ابن بري(582هـ)، جواب المسائل العشر، تح: محمد أحمد الدالي، دار البشائر للطباعة والنشر، دمشق،(د. ط)، 1418هـ - 1997م، ص5.

2 المرجع نفسه، ص5.

فغرض تكرار "أن" لأن العرب تكرر الشيء في الاستفهام استبعادا، كقولنا للجاهل الأمين، ونحن نستبعد منه القراءة أأنت تقرأ، أأنت تقرأ: نفس الشيء في أيعدكم مخرجون، أنكم مخرجون استبعادا، معناه مهما بدا لنا الأمر بعيدا ومستحيلا، إلا أننا سنلقى الموت وهو حق مهما طال بنا العمر.

المسألة الثانية:

ذكر في هذه المسألة أنّ أبا نزار قال:" روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:(من جمع مالا من نهاوشَ أذهبه الله في نهابرَ) ويسأل عن مادة هاتين الكلمتين، وزيادتهما ومكان استعمالهما.

فأول ذلك أن تعلم أن "نهوشًا" واحدٌ قُدِّرَ [أنّه] جُمِع على نهاوشَ و هو من الهوش بمعنى الاختلاط.

وكذلك "نهابر" هو جمع، واحده وهو نَهْبَرٌ، وهو من الهبر بمعنى القطع المتدارك، فالمعنى: من جمع مالاً من جهات مختلطة لا يعلم جهات حلها وحرمتها قطعه الله عليه"[1]، أي أن الرزق الحرام لا يدوم ومن جمع مالا حراما مختلطا فإنه سيزول.

"فإن قيل: ما سمعنا في الواحد نَهْبَرا و نَهْوشًا، قلنا: قد نص سيبويه على أن العرب تأتي بمجموع لم تنطق بواحدها، وقال: إن قياس واحد "ملامح" / و "محاسن" محسنة و ملمحة، وما سمعنا مملحة ومحسنة، وكذلك قدّر أن واحد (أباطيل: (إبطيل)، أو (أبطول)، و(أباطيل) جمع واحد لم ينطق به أنقضى كلامه على المسألة"[2]، أي أن العرب قد أوردت ألفاظا بصيغة الجمع لا مفرد لها، مثل: **أبابيل**، فيه صيغة جمع ليس لم يعرف لها مفرد.

---

1 ابن بري جواب المسائل العشر، ص34.

2 المرجع نفسه، ص34 ـ 35.

نلاحظ من كلام ملك النحاة "أنه حاول إيجاد جذر لهاتين الكلمتين وإن كان بتكلف، إذ بدأ كلامه أن جعل واحد الجمع (نهاوش)، (نهوشا)، بقوله:(فأول ذلك أن تعلم أن (نهوشا) واحدا... لأنه تكلم على هذه اللفظة، وجعل لها مخرجا على تقدير وجودها، وصحة ورودها...وردت لفظة (نهاوش) بعدة أوجه ترجع إلى أصل واحد، والأوجه هي:

1. (مَهَاوِش) بالميم، وهي لغة مشهورة في اللغة.
2. (تَهاوِش) بالتاء وكسر الواو وهي لغة صحيحة.
3. (تَهاوُش) بالتاء وضم الواو، وهي لغة صحيحة.
4. (يَهاوِش) بالياء وكسر الواو.
5. (نَهاوِش) بالنون وكسر الواو، وقد أنكرها أهل اللغة، ولم يثبتوا صحتها، وكأنها من غلط الرواة."[1]

المسألة الثالثة:

وهي المسألة المسكية التي تصنف كذلك ضمن المسائل الملقبة، ونترفع عن ذكرها في هذا الصدد لأنها موضوع بحثنا، وسنثري تفصيلها لاحقا.

1أحمد هاشم السامرائي، ملك النحاة والمسائل المتعبات إلى الحشر، مجلة التربية والعلم، المجلد18، العدد3، سنة2011، ص 170 - 171.

2. ينظر: المسائل العشر المتعبات إلى الحشر لابن بري، المسألة الرابعة إلى المسألة العاشرة، من الصفحة57 إلى الصفحة 92.

الفصل الثاني: المسألة المسكية

مفهومها وإعرابها.

المبحث الأول: مفهوم المسألة المسكية.

- تعريفها.
- علة تلقيبها.
- نصها.

المبحث الثاني: إعرابها

المبحث الأول: مفهوم المسألة المسكية.

أشرنا سابقا إلى مجموعة من المسائل المسمّاة، و غير المسمّاة في النّحو العربي، ومن بين المسائل المسماة، المسألة المسكية التي ذكرها الشّيخ ابن طولون في كتابه (المسائل الملقبات في النّحو العربي)، وغيره كثير من العلماء الذين تطرقوا لهذه المسألة سواء بذكر أو بتفصيل، و لعلّ أشدّ ما يلفت انتباه القارئ في هذه المسألة، هو اسمها "**المسكية**"، وأول نقطة تجري مجرى التساؤل هي، ما سبب تسميتها بهذا الاسم؟، ومن بين الفرضيات التي تطرح مبدئيا حول علّة تلقيبها: لربّما سميت كذلك استنادا لمضمونها.

ولتفنيد الفرضية أو إثباتها، لابد لنا من بعج مضمون هذه المسألة، من خلال تقديم مفهوم دقيق لها.

أولا: تعريف المسألة المسكيّة.

أ) **لغة:** المسألة من " الجذر (س أ ل) سأل، يسأل، سؤالا وهو ما أريد به الإجابة "[1].

أما المسكية فقد جاء في لسان العرب أنها "من الجذر (م س ك) بكسر الميم وسكون السين (المِسْكُ)، معروف إلا أنه ليس بعربي محض.

ويقول ابن سيده: والمسك ضرب من الطيب مذكر، وقد أنثه بعضهم على أنه جمع، واحدته (مسكة)"[2]

أما قولنا المسكيّة؛ فهي لفظة مركبة من: مسك، و ياء النسبة، وتاء التأنيث نسبة للمسألة.

1 ابن منظور، لسان العرب، ص 1906، [سأل].

2 المرجع نفسه، ص 4603، [مسك].

ب) اصطلاحا:

المسألة المسكية هي إحدى المسائل الملقّبة في النّحو العربي، التي أثارت جدلا واسعا بين العلماء والباحثين، تضمنت قضية نحوية مُشكَلَة ، وتعتبر "المسألة الثالثة من المسائل العشر المتعبات إلى الحشر، من تأليف أبي نزار الملقب بملك النحاة"[1]، وتم الإشارة إلى هذه المسألة في كتاب "(الأشباه والنظائر في النحو للإمام السيوطي ـ الفن السابع ـ مسائل نحوية)."[2]، وقد ذكرها أيضا ابن طولون في كتابه(المسائل الملقبات في النحو العربي).

كما أشارت لها عدة مصادر ومراجع ككتاب:" (الأزهية في علم الحروف) لعلي بن محمد الهروي، (إعراب القرآن) للنحاس، (البسيط في شرح الجمل) لابن أبي الربيع، (تفسير البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي....(مجالس العلماء) للزجاجي."[3] وهلم جرا من الكتب التي ضمت هذه المسألة بين ضفافها.

ثانيا: علّة تلقيبها بالمسكيّة:

إنّ تسمية المسألة المسكية بهذا الاسم لم يكن اعتباطيا أو مصادفة، إنما يعود سبب تلقيبها للعبارة التي كانت محط خلاف بين النحاة، لقولهم "**ليس الطيب إلا المسك**" فلقبت نسبة لكلمة "المسك التي وردت في جملتها، التي هي مناط الخلاف الإعرابي"[4]، إذن تسميتها تعود إلى لفظة **المسك** التي تضمنتها هذه المسألة ، إذ تعد هذه المسألة جوهر ومحط الجدل بين علماء النحو، لترسو على ضفاف النقاش النحوي، وتُسيل حبر العلماء والباحثين.

1 محمد ابن طولون الدمشقي، المسائل الملقبات في النحو العربي، ص30.

2 المرجع نفسه، ص30.

3 المرجع نفسه، ص30.

4المرجع نفسه، ص30.

ثالثا: نص المسألة

"قال أبو نزار: روى سيبويه في كتابه عن العرب أنهم قالوا: ليس المِسْكُ ـ برفعه ـ والقياس نصبه؛ لأنه خبر ليس، و(ليس) لا يبطل عملها ما ينقض النفي، إلاّ أنّ سيبويه والسيرافي تخبطا في هذا وما أتيا بطائل، فأول ذلك أن سيبويه قال: لغة في (ليس) أنها لا تعمل، وأنها مثل (ما) في لغة بني تميم، وهذا لا يعرف، وقد أخطأ سيبويه، ثم قال السيرافي: (والصحيح أن اسمها ضمير الشأن والحديث في موضع رفع، و (الطيب) مبتدأ و (المسك) خبره.

وقيل له هذا باطل؛ فإن (إلاّ) الناقضة ما بعدها خبر؛ إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الاثباتية .واعتذر السيرافي بأن قال: إلاّ أنه ـ على الجملة ـ قد تقدّمها نفي .

وهذا كله تهافت، والذي صحّ أن قوله:(ليس الطيب): ليس واسمها، و(إلا)، ناقضة للنفي، و(المسك) مبتدأ، وخبرها محذوف، وتقديره: ليس الطيب إلا المسك أفخره، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع النصب، خبر ليس ...وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات

وزعم بعضهم أن قائل ذلك قدّرَهَا حرفا، وأن من ذلك قوله ليس خَلَقَ اللّهُ مِثْلَهُ، ولا دليل فيه وفي نحوه؛ بجواز كون(ليس) شأنيه"[1]، انتهى.

1 المرجع السابق، ص31 ـ 32 ـ 33 ـ 34 ـ 35 ـ 36.

المبحث الثاني: إعراب المسألة المسكيّة .

ليس الطيب إلا المسك

للكشف عن خبء هذه المسألة، والتي صنفها الباحثون أنها من أشكل المسائل العربية، التي اضطربت أقوال النحاة في تحقيقها، وحدث تخبط وتعارض في أدلتها، وارتأينا أن نشرح نص المسألة في شكل مقاصد، متبعين بذلك منهج ابن غنيم في تحليله لمسألة فصل الخطاب، بغرض توضيح أوجهها الإعرابية.

المقصد الأول: رفع لفظ المسك بخلاف أصلها.

يقول أبو نزار:" روى سيبويه في كتابه عن العرب، أنهم قالو: "ليس الطيب إلا المسك" برفع المسك، والقياس نصبه لأنه خبر ليس"[1] حكم سيبويه من خلال القاعدة، أن خبر ليس منصوب، أما العرب فجرى مجرى كلامها على رفع كلمة المسك، وكان انتصاره لفكرة أن المسك لفظة ترد منصوبة، باعتبار أنها خبر (ليس) التي تنصب الخبر ويسمى خبرها، استنادا للقاعدة في باب كان وأخواتها؛ إذ يقول الإمام بن مالك في ألفيته:

ترفع كان المبتدأ اسما والخبر تنصبه ك(كان سيدا عمر)

ك(كان، ظل، بات، أضحى، أصبحا أمسى، وصار، ليس، زال، برحا)[2]

وعليه فإن ليس من أخوات كان التي تنسخ الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وبهذا تكون لفظة المسك منصوبة، طبقا للقاعدة وبما أن **ليس** لا يبطل عملها بنقض أو بنفي، فإنها ثابتة على أصلها وهو النصب.

---

1 المرجع السابق، ص31.

2 أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، تح: سليمان بن عبد العزيز، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، (د. ط)، (د.ت)، ص90.

المقصد الثاني: "ليس" غير عاملة كـ "ما" التميمية.

فيعتبر سيبويه "لغة في ليس أنها لا تعمل، وأنها مثل ما في لغة بني تميم، وهذا لا يعرف"[1]، أي أنه أنزل ليس منزل ما، فتكون بذلك غير عاملة، وهذا قليل نادر لا يكاد يعرف في كلام العرب.

المقصد الثالث: "اسم ليس ضمير الشأن وخبرها موضع الحديث".

أما عن السيرافي إذ يقول:" والصحيح أن اسمها الشأن والحديث في موضع رفع، والطيب مبتدأ، والمسك خبره"[2]، أي يقصد بقوله أن اسم ليس في الجملة" ليس الطيب إلا المسك" هو ضمير الشأن وهو محذوف، وأن الطيب إلا المسك في محل نصب خبرها، وأضاف قولا والطيب مبتدأ، والمسك خبره"[3]، على هذا الأساس: ليس الطيب إلا المسك

مبتدأ خبر

واسم ليس ضمير الشأن خبرها الجملة الطيب المسك.

وقد اعترض ثلة من النحاة إذ اعتبروا أن رأي السيرافي باطل، لقولهم:" هذا باطل بأن (إلاّ)الناقضة خبر، إذ جاءت بين لمبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية"[4]، فقد اعتبروا أن (إلا) هي خبر ليس، استنادا إلى فكرة أنها وردت بين المبتدأ والخبر في الجملة المثبتة قبل نقضها بـ "إلا"، وملخص القول أن الجملة: الطيب المسك هنا جملة مثبتة ،أي الطيب مبتدأ والمسك خبر، وبدخول ليس على الجملة و (إلا) التي وردت بين المبتدأ والخبر في الجملة التي نقضها بـ إلا، وبالتالي

1 ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله ، ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، ص30.

2 المرجع نفسه، ص31.

3 السّخاوي، علي الدين أبي الحسن علي بن محمد ، سفر السعادة وسفير الإفادة، تح: محمد أحمد الدالي، دار صادر، بيروت،ج1، ط2، 1415هـ، 1995م،ص795.

4 المرجع نفسه، ص795.

حكموا بقولهم أن (إلا) خبر، ردا على السيرافي، فتدارك الأمر ليضيف قائلا على رأيه الأول:" إلا أنها على الجملة قد تقدمها نفي"[1]، فأشار إلى أن الجملة غير مثبتة إذ سبقها نفي بليس و إلا.

المقصد الثالث: عامل رفع "المسك" الابتداء.

إنّ اسم ليس هو (الطيبُ) و رفعت لفظة المسك على الابتداء (مبتدأ)، والخبر محذوف مقدر لقولهم:"" ليس الطيب ليس واسمها، و إلا ناقضة للنفي، والمسك مبتدأ، وخبره محذوف ،وتقديره: ليس الطيب إلاّ المسك أفخره"[2]، فقد قدروا الخبر المحذوف بجملة أفخره إذ تعود الهاء على المسك، أما عن الجملة المسك أفخره، "في موضع النصب لأنها خبر ليس"[3]،هذا الوجه الإعرابي الأول

الوجه الإعرابي الآخر؛ فقالو:" وهو أن تكون" إلا" بمعنى "غير""[4]، فقد جعلوا إلا بمعنى غير، ليكون بناء الكلام كالآتي:" ليس الطيب غير المسك مفضلا أو مرغوبا فيه أو ما شابه ذلك"[5]

المقصد الخامس: الرد على آراء سيبويه والسيرافي

أما عن من اتهم سيبويه والسيرافي بالتخبط في هذه المسألة، ولم يأتيا بطائل، ونسبوا لسيبويه الخطأ لما أنزل "ليس" منزلة ما التميمية غير العاملة في قوله "وقد زعم بعضهم ان ليس تجعل كـ (ما) وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: **ليس خلق الله اشعر منه وليس قالها زيد**"[6] فبقولهم ذلك قليل لا يكاد يعرف، هذا لا ينفي وجود ليس بمعنى (ما)، والشاهد في قولهم: (ليس خلق الله أشعر منه)، وجائز قول (ما خلق الله أشعر منه)

1 السّخاوي، علي الدين أبي الحسن علي بن محمد ، سفر السعادة وسفير الإفادة ، ص795.
2 المرجع نفسه، ص 795،798.
3 المرجع نفسه، ص 796.
4 المرجع نفسه، ص 796.
5 المرجع نفسه، ص 796.
6 المرجع نفسه، ص797.

أما ورود ليس بمعنى(ما) نادر في كلام العرب على حد قولهم: لا يكاد يعرف.

المقصد السادس: إضمار ضمير الشأن في ليس

لقولهم " والوجه والحد فيه أن تحمله على أن في ليس إضمارا، وهو مبتدأ"[1]، أي أن القاعدة ضمير الشأن في ليس يضمر.

وقال سيبويه:" لغة في ليس أنها لا تعمل"[2]، ليتم الرد على من قال أن سيبويه جعل ليس غير عاملة كـ(ما) عند بني تميم، إذ أنه لم يقطع بعد عملها، على عكس (ما) التميمية التي اتفق النحاة بالإجماع على عدم عملها، ولم " يذكر سيبويه ذلك ولا يصح أن يذكره لأنه لم يقطع بكونها غير عاملة"[3]، والدليل بأنه لم يعدم عملها لقوله:" والوجه أن يكون فيها إضمار الشأن"[4]، وهذا دليل على عملها ونسخها لاسمها، وهو ضمير الشأن المحذوف، فسيبويه أجاز أن تكون ليس بمعنى ما بدليل قوله:" إنه يجوز أن يكون عليه قولهم:" ليس خلقَ اللهُ أشْعرَ منْهُ، وصح ذلك بمحاكاة الأصمعي، وأبي حاتم عم أبي عمرو بن العلاء...فتّ الناس"[5]، وتعتبر هذه الحكاية مربط الفرس إذ تشير إلى أن قولهم:" ليس الطيب إلا المسك بالرفع، معروف في كلام العرب، فلا يصح إذا أن يكون كلام سيبويه إلا بزيادة يكاد"[6]، فتدخل العبارة يكاد لا يعرف، في دائرة النادر من باب القياس.

1 السّخاوي، علي الدين أبي الحسن علي بن محمد ، سفر السعادة وسفير الإفادة، ص797.

2 المرجع نفسه، ص798.

3 المرجع نفسه، ص798.

4 المرجع نفسه، ص798.

5 المرجع نفسه، ص 798- 799 - 800 - 801.

6 المرجع نفسه، ص 801.

المقصد السابع: حذف خبر ليس (أفخره).

فباعتبار أن الطيب هو اسم ليس، والمسك: مبتدأ لخبر محذوف تقديره أفخره، فلابد من إضافة وتوضيح لأنّ المبتدأ "لا يدل على هذا الخبر، وهذا الأخير لا يصب في سياقه فالأولى تقديره بعبارة مفضلا أو مرغوبا فيه"[1]، فتكون الجملة (ليس الطيب إلا المسك) مفضلا أو مرغوبا فيه، أما عن جعل إلا بمعنى غير ضرب من التجديد فتشير إلى أنها وما بعدها صفة للطيب على حد قوله تعالى:« **لوكان فيهما آلهة إلا الله**»(سورة الأنبياء22)، أي غير الله، وجعلك الخبر محذوفا وهو مفضلا أو مرغوبا فيه، فيكون المعنى عندك إن الطيب غير المسك مرغوبا فيه"[2] وهذا الأوجه والأصح.

المقصد الثامن: الاضمار والرفع في ليس.

فقد قدم سيبويه وجوب التوقف عما أجازه، وأن ليس يكون إضمار لا حذف والشاهد في قوله"...أنهم زعموا أن بعضهم قال ليس الطيب ليس إلا المسك، وما كان الطيب إلا المسك"[3]، فرفعوا المسك مع ليس، ونصبوها مع كان، فيقولون:" ما كان الطيب إلا المسك، فلو كان ليس إضمار لوجب أن يكون في كان إضمار أيضا، فكونهم يختصون الرفع بـ ليس، دون كان حتى لا يوجد أحد منها يرفع المسك في كان، ولا ينصب في ليس، دليل على أن ليس هنا حرف لا عمل لها، أي أن ليس لا ينصب خبرها، بمعنى أن ليس لا تكون ناسخة، ولا تغير الحركة الإعرابية للخبر، وبالتالي بطلان عملها، ويقول:" وبهذا يبطل قولك: إنه لو كان على إضمار (أفخره) في الوجه الأول أو إضمار (مرغوبا فيه أو مفضلا)، في الوجه الثاني لوجب مثل ذلك في (كان)،

1 السّخاوي علي الدين أبي الحسن علي بن محمد ، سفر السعادة وسفير الإفادة ، ص803.

2 المرجع نفسه، ص803.

3 المرجع نفسه، ص804.

فيقال: ما كان الطيب إلا المسك، على تقدير: إلا المسك أفخره، أو على تقدير: غير المسك مفضلا أو مرغوبا فيه."[1]، أي أنّه إذا لزم الاضمار في ليس فلا بد أن يكون لازما في كان.

المقصد التاسع: الطيب اسم ليس و إلا المسك بدل .

تعتبر لفظة "الطيب اسم ليس كما سبق الذكر، أما بالنسبة لـ: إلا المسك كانت بدل من اسم ليس لخبر محذوف تقديره في الدنيا"[2]، ليكون تقدير الكلام ليس في الدنيا الطيب إلا المسك، وقدروا الخبر بناء على "قول الشاعر:

لهفي عليك للهفة من خـــــــــــــائف * يبغي جـــــــــــــوارك حين ليس مجير**

يريد بقوله: حين ليس في الدنيا مجير"[3].

المقصد العاشر: اللام الزائدة في لفظة الطيب.

إذ يجيز أبو علي أن "تكون اللازم في الطيب زائدة على حد زيادتهما في قولهم: اخلوا الأول فالأول، فيصير: ليس طيبٌ إلا المسكُ، على تأويل: ليس في الوجود طيبٌ إلا المسكُ، أي: إن كل طيبٍ غير المسك؛ فليس بطيبٍ، على طريق المبالغة بوصف المسك."[4]،وبذلك تكون اللازم زائدة يجوز التخلي عنها .

المقصد الحادي عشر: النصب لغة قوم والرفع لغة قوم آخرين.

نصادف في هذا القول الذي ذهب إليه النحويون بأنه " لا يصح بما حكاه سيبويه في قولهم: وما كان الطيبُ إلا المسكَ، على ما قدمت ذكره، وليس ذلك لغتين، فيقال إن(ليس الطيبُ

1 المرجع نفسه، ص805.

2 السّخاوي، علي الدين أبي الحسن علي بن محمد ، سفر السعادة وسفير الإفادة، ص805.

3 المرجع نفسه،ص805.

4 المرجع نفسه، ص806.

إلا المسكُ)، لغة قوم، و(ما كان الطيبُ إلا المسكَ) لغة قوم آخرين، بل القوم الذين يقولون :ليس الطيب إلا المسكُ...، وليس الشاذ النادر الخارج عن القياس يوجب إبطال الأصول"[1]، فكان الرفع خاص بقوم فلا ينصبون مع ليس، والنصب خاص بقوم، فلا يرفعون مع كان، وبهذا يكون في ليس إضمار.

المقصد الثاني عشر: الاختلاف على موضع ليس.

يقول الراد على أبي نزار" وأنا أكشف خبء هذه المسألة، لأنها من أشكل المسائل العربية التي تضاربت الآراء حولها وسبب ذلك تعارض الأدلة وتكافؤها في (ليس): هل هي فعل أو حرف؟"[2] والإجابة عن هذا الطرح تمثّل في اتجاهين:

اتجاه أول: يرى أن ليس هي فعل ، لقولهم:" أنها فعل مشبه بالحروف، بمنزلة (نعم، بئس، عسى)، ونحوها من الأفعال المضارعة للحروف"[3]، حجتهم على أنها فعل:" كونها تتصل بها ضمائر الرفع على حد اتصالها بالأفعال، نحو: لست ، كضربت، ولسنا، كضربنا."[4]

اتجاه الثاني يرى ان ليس حرف، لقولهم:" وأما وجه شبهها للحروف: فكونها لا تأتي إلا لمعنى في غيرها، كحروف المعاني"[5]، استنادا لمفهوم الحروف إذ أنها ليس لها معنى في غيرها.

وهكذا كانت آراء النحاة تتباين من نحوي إلى آخر، يسعى كل واحد منهم للظفر بثبوت صحة ما يقول، وهذا ما برز لنا من جدال سيبويه والسيرافي.

1 السّخاوي، ص806.

2 السّخاوي علي الدين أبي الحسن علي بن محمد ، سفر السعادة وسفير الإفادة ، ص806 ـ 807.

3 المرجع نفسه، ص807.

4 المرجع نفسه، ص807

5 علي الدين أبي الحسن علي بن محمد السّخاوي، سفر السعادة وسفير الإفادة، ص808.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر المسائل النحوية الملقبة من القضايا النحوية التي أثارت جدلا واسعا بين العلماء، وما يجدر بنا الإشارة إليه أن المسائل الملقبة، منها المسماة ومنها غير المسماة، التي لم تحظ بلقب تعرف به بين جمهور الباحثين، وتكمن أهمية هذه المسائل التي حظيت بنقاش أسال حبر العلماء، و الدارسين، في توضيح عدة قضايا كانت محط الخلاف والجدل، ليعمد كل عالم نحو مضطلع بمسألة ما بتقديم أدلته وحججه، فيتعرف الباحث هذه الحجج ويُقبِلُ على مدارستها، مما يوسع مداركه المعرفية، إذ يحفز هذا النوع من الدراسة على الاطلاع الواسع على النحو العربي وقضاياه، ومن النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة:

1. أن المسائل النحوية نوعان، مسائل مسماة ومسائل غير مسماة.
2. تبيين الفرق الجوهري بين المسألة والمناظرة.
3. تحمل كل مسألة قضية نحوية تثير روح الجدل، والمناقشة بين العلماء والنحاة.
4. ازدهرت الثقافة الجدلية والنقدية بفضل القضايا النحوية المشكلة على العلماء وما تضمنته تلك المجالس والمناظرات النحوية.
5. أسهمت المسائل النحوية التي رعتها المناظرات في تطور النحو العربي، وإثرائه بالمعرفة، نظيرا لما قدمه النحاة من حجج وبراهين، تستند إلى القياس تارة، وإلى السماع تارة أخرى.
6. اختلاف بعض الدراسين في إعراب هذه المسائل النحوية، وبشكل خاص المسألة المسكية، أثرى النحو العربي بأوجه إعرابية عديدة محمولة على معان كثيرة.

7. كثرة المسائل غير المسماة دليل على حدة الخلاف المعرفي بين النحاة والعلماء.
8. محاولة ابن بري إيجاد جواب للمسائل العشر لملك النحاة أبي نزار.
9. سميت المسألة المسكية بهذا الاسم نسبة إلى ورود لفظ (المسك) في قول العرب: "ليس الطيب إلا المسك".
10. من النحاة الذين أثاروا المسألة المسكية "سيبويه" و "السيرافي".
11. ذهب سيبويه إلى أن "ليس" معناها كمعنى "ما" التميمية.
12. تبين لنا من خلال هذا البحث أن هذه المسائل يمكن حلها، أو توجيهها توجيها صحيحا، فضلا عن أنّ هناك مسائل أكثر صعوبة.

الملخص:

خاض بحثنا هذا رحلة إلى النحو العربي وتناولنا المسائل الملقبة في النحو العربي، التي بدورها تتكون من مسائل مسماة وأخرى غير مسماة، التي عالجها النحاة في جدالهم ومناقشاتهم، وهذا ما برز في ثنايا مناظراتهم، حيث تبين لنا من خلال إنجازنا لهذه الدراسة مدى أهميتها ودورها في إثراء النحو العربي، ومن بين هذه المسائل المسألة المسكية التي أخذناها كنموذج عن دراستنا وكما تعرف بمسألة ليس، وذلك لقول العرب: ليس الطيب إلا المسك، فقد اختلف النحويون على شكلها وإعرابها منهم السيرافي وسيبويه، الذي أقر برفع المسك باعتبار أن ليس لا عمل لها، وأنها مثل ما في لغة بني تميم إلاّ أن هذا مخالف للقياس، وتعتبر المسألة المسكية من أصعب وأعقد المسائل العربية التي اختلط النحويون في تحقيقها، هذا ما حاول ابن الأنباري وضعه حد لهذا الإشكال الحاصل بين النحويين.

الكلمات المفاتيح: المناظرة، المسائل المسماة ،وغير المسماة، المسألة المسكية.

Abstract:

Our research has made a journey to Arabic grammar and dealt with the defined problematics in it, which is by its turn consisted of named and unnamed issues that the grammarians tackled in their arguments and discussions, and this what has previously appeared in the folds of their debates, as it became obvious to us through conducting this study the extent of its importance and its role in enriching Arabic grammar. One of these issue=was known as the musk issue which we took as a study model for our research, and it is also seen as "Laysa" (which is an equivalent to not in Arabic) issue, due to the Arabs saying "there is no smell but musk".

That led to a disagreement between the grammarians such as: Al Sayrafi and Sibawayh in terms of its form and grammatical class in which Sibawayh said that the negation word "Laysa" has no function or influence on the word "musk" as the "ma" (another negation word) in the language

of Beni Tamim, but this is still against the measurement and because the musk issue is one of the most difficult and complex Arabic issues that grammarians have conflicted in solving and confirming it, Ibn Burri tried to put an end to this confusion that exists between them.

Key words: discussion, issues named and unnamed, issue "musk".

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.**

قائمة المصادر و المراجع:

1. أبو بركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للنشر، ج2، دمشق، (د. ط)، (د.ت).
2. أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت911ه)، الأشباه والنظائر في النحو، تح عبد الله إبراهيم محمد، ج3، (د. ط)، (د.ت).
3. أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوى، دار القاسم للنشر، دمشق، ج1، (د. ط)، (د. ت).
4. أبو علي الحسن بن أحمد بن الغفار الفارسي، المسائل المنثورة، تح: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر، (د. ط)، (د.ت).
5. أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، تح: عبد الرحيم محمود، الدار الجديدة، القاهرة، ط1، 1953م.
6. أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت911ه)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، ج2، ط2، ...
7. أبو محمد عبد الله بن أبي الوحش بري بن عبد الجبار ابن بري(582ه)، جواب المسائل العشر، تح: محمد أحمد الدالي، دار البشائر للطباعة والنشر، دمشق،(د. ط)، 1418ه ـ 1997م.
8. أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، دار السعادة، مصر، ج13، (د. ط)، 1349ـ 1931م.

9. إسماعيل بن غنيم الجوهري، احراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد، تح أبي عبد اله الداني بن منير آل زهري، صيدا، بيروت، لبنان،(ط1)،(1432هـ -2011 م)
10. طه عبد الرحمن المناظرة والحوار والجدل في: الحوار أفقا للفكر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2013م.
11. عبد الله ابن مالك الأندلسي، ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، تح: سليمان بن عبد العزيز عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر، الرياض، (د. ط)، (د.ت).
12. علي بن محمد الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1995م.
13. علي الدين أبو الخير بن محمد السّخاوي(243هـ)، سفر السعادة و سفير الإفادة، تح: محمد أحمد، دار صادر للنشر، ج1، ط1، 1403هـ - 1983م.
14. محمد الأمين الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة، تح: سعود بن عبد الرحمان حسن حنبكة: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار العلم، بيروت، ط2، 1981م.
15. محمد الطنطاوي، نشأة النحو، دار المعارف للنشر، القاهرة، ط2 ، (د.ت).
16. محمد بن الحسين الزبيدي الأندلسي (379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو إبراهيم، دار المعارف للنشر، مصر، ط2.
17. محمد بن طولون الدمشقي، المسائل الملقبات في علم النحو، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب للنشر، القاهرة، ط1 ، 2007م.
18. يحي وهيب الجبوري، مجالس العلماء والأدباء والحلفاء مرآك للحضارة العربية الإسلامية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.

المصادر والمراجع.

قائمة المعاجم:

1 ـ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هاروني، دار الجبل، بيروت، لبنان، (د. ط)، (د.ت).

2 ـ محمد بن جلال الدين بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف للنشر، القاهرة، ط1، 1119م.

قائمة المجلات:

1ـ أحمد هاشم السامرائي، ملك النّحاة والمسائل المتعبات إلى الحشر، مجلة التربية والتعليم، المجلد8، العدد3، 2011م

2ـ سليم عواريب، مسألة فصل الخطاب (أما بعد) معناها ومبناها ـ دراسة نحوية دلالية ـ في كتاب إحراز السعد لإسماعيل الجوهري، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، المجلد5، العدد18، أفريل 2021م.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1 ـ سيف الدين شاكر نوري البرزخي، نقد النحو في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري، رسالة ماجستير، مجلس كلية التربية، جامعة ديالى، العراق، 1427هـ ـ 2006م.

2 ـ محمد آدم الزاكي، النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس هجري ـ عرض ونقد ـ ، رسالة دكتوراه، قسم العربية، جامعة أم القرى، السعودية ،1405هـ ـ 1985م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات.

الفهرس

مقدمة: ..... أ

مدخل: **10**

الفصل الأول: المسائل الملقبة في النحو العربي. **15**

المبحث الأول: المسائل المسمّاة في النّحو العربي. **16**

أولا: تعريف المسائل المسمّاة: 16

ثانيّا: علّة تلقيب المسائل المسمّاة: 16

ثالثا: المسائل المسماة عند ابن طولون: 16

المبحث الثاني: المسائل غير المسماة. **28**

أولا: المسائل المنثورة. 28

ثانيا: المسائل العشر المتعبات للحشر: 33

الفصل الثاني: المسألة المسكية. **36**

المبحث الأول: مفهوم المسألة المسكية. **37**

أولا: تعريف المسألة المسكية.....37

ثانيا: علة تلقيبها بالمسكية: 38

ثالثا: نص المسألة 39

المبحث الثاني: إعراب المسألة المسكية **40**

المقصد الأول: رفع لفظ المسك بخلاف أصلها. 40

المقصد الثاني: "ليس" غير عاملة كـ "ما" التميمية. 41

فهرس الموضوعات.

المقصد الثالث: "اسم ليس ضمير الشأن وخبرها موضع الحديث".....41

المقصد الرابع: عامل رفع "المسك" الابتداء. 42

المقصد الخامس: الرد على آراء سيبويه والسيرافي 42

المقصد السادس: إضمار ضمير الشأن في ليس 43

المقصد السابع: حذف خبر ليس (أفخره).....44

المقصد الثامن: الاضمار والرفع في ليس. 44

المقصد التاسع: الطيب اسم ليس و إلا المسك بدل 45

المقصد العاشر: اللام الزائدة في لفظة الطيب. 45

المقصد الحادي عشر: النصب لغة قوم والرفع لغة قوم آخرين. 45

المقصد الثاني عشر: الاختلاف على موضع ليس.....46

خاتمة:..... 48

ملخص: 50

قائمة المصادر و المراجع: 53